

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2003/WG.2/CP.6
16 June 2003
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل عن إحصاءات النوع الاجتماعي كأداة

لصياغة السياسات والتحليل

بيروت، ١٧-١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٣

UN ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL
FOR THE MIDDLE EAST

20-09-2003

LIBRARY

التقرير الوطني
سلطنة عُمان

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا

03-0482

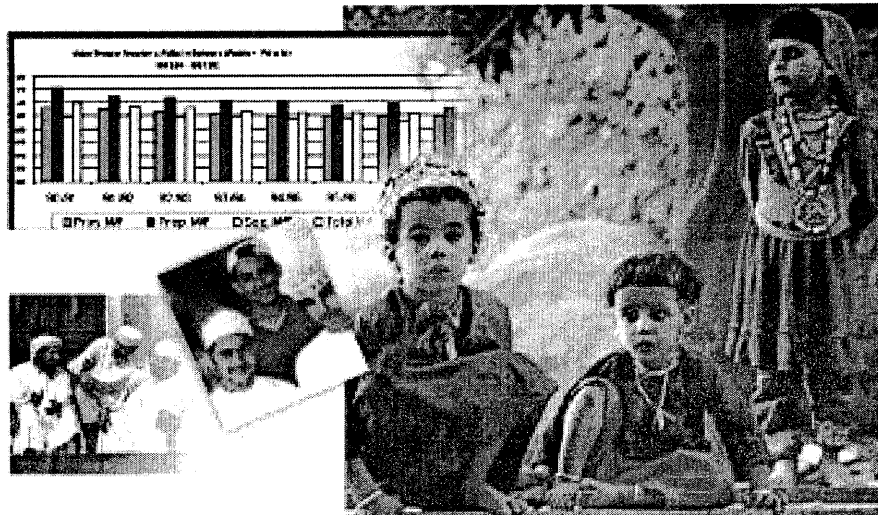


اللجنة الوطنية للسكان
المكتب الفني



سلطنة عُمان
وزارة الاقتصاد الوطني
المديرية العامة للإحصاءات الإجتماعية

ورشة العمل الإقليمية الرابعة حول إحصائيات النوع الاجتماعي كأداة لصياغة السياسات والتحليل



١٧-١٩ يونيو ٢٠٠٣م

بيروت - لبنان

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة أهداف التقرير
٢	١. الاستراتيجيات والأنشطة الإحصائية المتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي
٣	٢. الوحدة المعنية بإدماج منظور النوع الاجتماعي وإنتاج الإحصاءات الخاصة به
	٣. استخدام منظور النوع الاجتماعي في صياغة السياسات
	٤. آلية التعاون بين منتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي
٣	٥. قائمة بالإحصاءات والمؤشرات التي طلبها المستخدمون من الجهات المختلفة
	٦. الاستراتيجيات بعيدة المدى لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي
	٧. الاقتراحات والتوصيات
	٨. الخلاصة

المقدمة:

تشكل إحصاءات النوع الاجتماعي مرتكزا أساسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ أنها توفر قاعدة سليمة للسياسات المستقبلية ومعيارا هاما لتقدير وتقييم الجهود المبذولة لتنفيذها في ضوء احتياجات الفرد والمجتمع. وتعنى هذه الإحصاءات بإدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة السياسات والقضايا من خلال تسليط الضوء إحصائيا على الفروق بين الرجل والمرأة في التعليم والصحة والعمالة وغيرها من المجالات الحيوية، ومن ثم تحليل الفجوة النوعية والوقوف على أسبابها والسعي لتضييقها بوضع البرامج والخطط الرامية إلى تحقيق التنمية بما يضمن تحقيق العدالة بين الجنسين.

وحيث أن التنمية لها دعامتان أساسيتان هما شقي المجتمع: الرجل والمرأة، جسد صاحب الجلالة السلطان قابوس في خطابه بمناسبة افتتاح مجلس الشورى للفترة الثانية في ديسمبر ١٩٩٤م القدوة حين دعا المرأة العمانية إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل حسب قدرتها وطاقتها وخبرتها ومهارتها وموقعها الاجتماعي جنباً إلى أخيها الرجل.

وإدراكا من السلطنة بأهمية إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي وترجمة لما توصل إليه مؤتمر بيجين، انضمت - متمثلة بوزارة الاقتصاد الوطني - في ٣٠/٩/١٩٩٩م إلى المشروع الإقليمي الخاص بتطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في الدول العربية والذي يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والفنية والإجرائية للأجهزة الإحصائية الوطنية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي. ويتناول هذا التقرير رسدا موجزا للإنجازات التي تمت خلال الفترة الماضية حول إحصاءات النوع الاجتماعي في السلطنة.

أهداف التقرير:

يهدف هذا التقرير إلى تقديم صورة عن التقدم المحرز في مجال الإحصائيات المصنفة وفقا للنوع الاجتماعي في السلطنة من خلال:

١. عرض الإستراتيجيات والأنشطة الإحصائية التي تم تنفيذها والمتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي.
٢. الإشارة إلى الجهاز المعني بإدماج منظور النوع الاجتماعي وإنتاج الإحصائيات الخاصة به.
٣. توضيح كيفية استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي في صياغة السياسات والتخطيط للمستقبل.
٤. بيان آلية التعاون بين منتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي.
٥. سرد لإحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي التي طلبها المستخدمون.
٦. عرض الأنشطة الهادفة إلى تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي والمزمع القيام بها مستقبلا.

١. الاستراتيجيات والأنشطة الإحصائية المتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي:

عقدت السلطنة ورشة عمل حول قضايا النوع الاجتماعي والإحصاءات المرتبطة بها بين ٢٨ و ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨م تم خلالها مناقشة مواضيع عديدة تتعلق بمفهوم (الجندر) أو النوع الاجتماعي. عقب هذه الورشة انضمام السلطنة إلى المشروع الإقليمي الخاص بتطوير البرامج الوطنية للإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية. ومنذ ذلك الوقت توالى الأنشطة التي تم إنجازها في هذا المجال، ومنها:

١-١ التدريب والتوعية:

- شاركت الوزارة في ورشة العمل الإقليمية الثانية لتبادل الخبرات مع بقية البلدان العربية في المشروع الإقليمي الخاص بتطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي وذلك في الفترة ٨-١١ نوفمبر ١٩٩٩م في عمان (الأردن).
- عقدت ورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي في السلطنة بالتعاون مع الأسكوا واليونيسيف (٢٧ - ٢٩/٢/٢٠٠٠).
- نظم المكتب الفني للجنة الوطنية للسكان دورة تدريبية عن النوع الاجتماعي وذلك في الفترة ٣-٤ مارس ٢٠٠٢م.
- عقد المكتب الفني ندوة عن مفهوم النوع الاجتماعي حضرتها عضوات جمعية المرأة العمانية بمسقط إضافة إلى ممثلين لوزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية وذلك في ٣ مارس ٢٠٠٢م.

٢-١ الدراسات والتقارير:

- شرعت السلطنة في إعداد تقرير إحصائي عن المرأة والرجل في سلطنة عمان، ولازال العمل مستمرا فيه.
- أعد المكتب الفني للجنة الوطنية للسكان دراسة عن التكافؤ بين الجنسين وتمكين المرأة.
- أصدرت وزارة الزراعة والثروة السمكية نشرة تتضمن أرقاما وبيانات عن المرأة الريفية العمانية في المجال الزراعي والحيواني.
- أجريت دراسة عن مسيرة المرأة العمانية ودورها في التنمية من قبل وزارة الخارجية.

٣-١ قواعد البيانات:

- تم البدء في بناء قاعدة بيانات للمؤشرات الاجتماعية العمانية مصنفة حسب النوع الاجتماعي تحت إشراف دائرة الدراسات والبحوث بمكتب سعادة الدكتورة/ وكيل وزارة التنمية الاجتماعية وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف وممثلين لجهات حكومية مختلفة.
- تم تصميم استمارات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠٠٣م بحيث تراعي جمع البيانات المرتبطة بإحصاءات النوع الاجتماعي.

- سيتم نشر نتائج التعداد المشار إليه أعلاه وفقا لمنظور النوع الاجتماعي، إذ ستنتشر البيانات التفصيلية للجنسين (الذكور والإناث) مع تقدير للفجوة بين النوعين في المجالات المختلفة.

٢. الوحدة المعنية بإدماج منظور النوع الاجتماعي وإنتاج الإحصاءات الخاصة به:

بالرغم من أن وزارة الاقتصاد الوطني هي التي تتولى رسميا إصدار ونشر البيانات الإحصائية في السلطنة، وعليها يقع العبء الأكبر في عملية دمج منظور النوع الاجتماعي إحصائيا من خلال مديرية الإحصاءات الاجتماعية، إلا إن الوزارات المختلفة تتكاتف في إجراء الدراسات والبحوث من أجل توفير مادة إحصائية عن المرأة والرجل. ولهذا، فإنه يتم جمع البيانات من مصادر متعددة أهمها نتائج تعداد ١٩٩٣م، والمسوحات الاجتماعية والصحية والسجلات الإدارية والدراسات والبحوث التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة القوى العاملة وغيرها.

٣. استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي في صياغة السياسات:

تعد إحصاءات النوع الاجتماعي حجر الزاوية للمخططين وواضعي السياسات، إذ أنها تسلط الضوء على ما تم إنجازه بنجاح كما ونوعا من جهة، ومواقع الخلل والقصور من جهة أخرى، وبالتالي تهيأ للمخططين الوقوف على الثغرات والعمل على تلافيتها مستقبلا بتنظيم البرامج الهادفة إلى تنمية المرأة وتمكينها في المجتمع وتحقيق معدلات مقبولة من التكافؤ بين الرجل والمرأة على مختلف الأصعدة التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية عبر الخطط الخمسية المتعاقبة. وحيث أنه تم اعتماد النوع الاجتماعي كمحور هام للسياسة الوطنية للسكان فإن صياغة السياسات السكانية المستقبلية والأهداف المرورية لن يتم بمعزل عن إحصاءات النوع الاجتماعي التي ستوفر من جهة قاعدة لهذه السياسات ومحكا لتقييم الإنجازات من جهة أخرى.

٤. آلية التعاون بين منتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي:

حيث أن توفير الإحصاءات ليس هدفا في حد ذاته، وإنما يوظف في الأصل من أجل الاستخدام وخاصة في مجال البحوث والدراسات الموجهة لخدمة التنمية، فإن وضعها على ذمة المستفيدين يصبح أمرا ضروريا. ولذا تم استحداث اللجنة الاستشارية للإحصاء لتفعيل وتنسيق العمل الإحصائي بالسلطنة من خلال اعتماد المشاريع الإحصائية التي تقوم بها الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة والتنسيق فيما بينها تلافيا لهدر الطاقات والجهود والأموال الناجم عن تكرار العمل الإحصائي ذاته من قبل جهات مختلفة. كما تقوم مديرية الإحصاءات الاجتماعية بوزارة الاقتصاد الوطني عند الإعداد لأي مسح بدعوة مستخدمي البيانات من أجل التباحث في نوعية البيانات التي يحتاجونها أو التي يتوقعون الحصول عليها وبالتالي تصميم الاستمارات والاستبيانات لتلبي جميع الأغراض المرجوة من المسح. وتبعا لذلك تحرص المديرية على تزويد المؤسسات الحكومية المختلفة بنتائج هذه المسوحات والتواصل مع الجهات ذات الاهتمام المشترك وهذا ما تم تطبيقه في مسح نفقات ودخل الأسرة ٩٩-٢٠٠٠م. كذلك تم إرسال نموذج

استمارة تعداد ٢٠٠٣م إلى مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية وإجراء التعديلات التي تم اقتراحها من قبلهم.

٥. قائمة بالإحصاءات التي طلبها المستخدمون من الجهات المختلفة:

لتنامي الاهتمام العالمي بمنظور النوع الاجتماعي وإدماجه لتحقيق التنمية البشرية المستدامة توجهت بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية في السلطنة بطلب البيانات الإحصائية والمؤشرات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي ومنها:

(١) النساء والسكان:

- عدد النساء مقارنة بالرجال.
- التوزيع النسبي للنساء.

(٢) النساء والتعليم:

- نوع التعليم ومدته.
- توزيع النساء حسب تعليمهن ومقارنتهن بالرجال.
- عدد خريجات الثانوية العامة.
- عدد الحاصلات على شهادات جامعية وتخصصاتهن.
- النساء والتدريب الفني.
- عدد ونسبة الطالبات الجامعيات مع توضيح تخصصاتهن.
- مستوى النجاح التعليمي للنساء مقارنة بالرجال.
- مساهمة النساء في إدارة المدارس والجامعات.
- وضع وعدد المدارس والمؤسسات التعليمية للنساء والفتيات.

(٣) عمل النساء:

- توزيع النساء وفقا للأنشطة الاقتصادية.
- مساهمة النساء في القوى العاملة.
- الأنشطة الاقتصادية الأكثر جذبا للنساء.
- العلاقة بين التعليم والعمل وأنشطة النساء.
- توزيع النساء بناء على مواقعهن الوظيفية خاصة في المراكز العليا مقارنة بالرجال.
- معدل النساء اللاتي يعملن أوقاتا إضافية مقارنة بالرجال.
- معدل النساء غير العاملات مقارنة بالرجال.
- أعداد النساء اللاتي يعملن بدون أجر.

(٤) النساء والدخل ورأس المال:

- توزيع النساء وفقا لدخلهن ومقارنتهن بالرجال.
- العلاقة بين دخل النساء ومستواهن التعليمي.
- مساهمة النساء في دخل الأسرة.
- برامج الحكومة لتحسين دخل النساء.

(٥) مشاركة النساء في الحياة السياسية:

- عدد النساء في المؤسسات التشريعية بالدولة.
- عدد ونسبة النساء في الوظائف الرئيسية بالدولة.

- نسبة المشاركة السياسية للنساء وعلاقة ذلك بالمستوى التعليمي والعمر.

(٦) النساء في الدستور والقانون المدني:

- أحكام وقوانين خاصة بالنساء.
- قوانين مدنية خاصة تدعم النساء.
- القوانين التي تميز بين الرجال والنساء.

(٧) النساء وأنشطتهن الاجتماعية والثقافية:

- أنواع الجمعيات الثقافية والاجتماعية والدينية في الدولة.
- توزيع النسبي للنساء والرجال على هذه الجمعيات والمقارنة بين التوزيعين.

٦. الاستراتيجيات بعيدة المدى لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي:

تطمح الوزارة إلى تحقيق الآتي في المرحلة التالية لتعداد ٢٠٠٣م:

- بناء قاعدة متكاملة من البيانات الإحصائية.
- إعداد ورقة عمل لتقييم الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بسلطنة عمان لمعرفة الفجوات والمواضيع التي لم يتم التطرق إليها.
- عقد ورشة العمل الوطنية الثانية لمراجعة التقرير الوطني عن المرأة والرجل والمخرجات الأخرى من قبل مستخدمي البيانات والمعنيين.
- إعداد استراتيجية وطنية تهدف إلى تطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

٧. الاقتراحات والتوصيات:

وفي حين يمكن الحصول على بيانات مصنفة حسب الجنس عن أعداد العاملين في الوزارات المختلفة وأعداد الدارسين ذكورا وإناثا في مختلف المراحل التعليمية، إلا أن هذا التصنيف غير ممكن في العديد من المعطيات والبيانات الأخرى. وتلاني هذه الثغرات لن يتم إلا بتبني منظور النوع الاجتماعي من قبل جميع الجهات المنتجة للبيانات. ولاشك أن هذه البيانات إلى جانب غيرها من إحصاءات النوع الاجتماعي تشكل حجر الأساس في:

- ١- التحديد الدقيق للمشكلات المرتبطة بأوضاع المرأة والرجل والفجوات النوعية والكمية بينهما في ميادين الحياة المختلفة كالعمل والتعليم والصحة... الخ.
- ٢- القيام بدراسات تفصيلية وتحليلية للتعرف على أسباب هذه الظواهر والفجوات والظروف المؤدية إليها وتوفير أساس غير متحيز تبنى عليه السياسات وبرامج العمل.
- ٣- توفير وتقديم معلومات للسياسيين والإداريين تسمح بوضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بحل القضايا والمشكلات المطروحة.
- ٤- متابعة تنفيذ هذه السياسات وتقييم نتائجها في ظل البيانات الإحصائية المتجددة، والحوار المتواصل بين منتجي ومستخدمي هذه الإحصائيات.

٨. الخلاصة:

بالرغم من العمل الجاد الدؤوب الذي تبذله وزارة الاقتصاد الوطني في مجال تطوير أجهزة الإحصاءات والمتمثل في تبني تصنيف البيانات والإحصاءات وفقاً للنوع الاجتماعي وتنظيم ورش العمل وعقد الندوات والقيام بدراسات عن المرأة والرجل في المجتمع العماني، إلا أن ذلك لا يعد إلا خطوة أولى ضمن سلسلة الفعاليات والبرامج المزمع اتخاذها. ويعد تصميم استمارات تعداد ٢٠٠٣م لتتناسب وجمع البيانات المرتبطة بإحصاءات النوع الاجتماعي خطوة رائدة أخرى ستتيح تقدير الفجوات النوعية والكمية بين الرجل والمرأة ومقارنة الأوضاع بما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت. ولا بد من التنويه إلى أن أي تقدم في مجال الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي يستلزم تضافر كافة الجهود الحكومية والأهلية إضافة إلى توفر الموارد والطاقات والكفاءات المؤهلة.

